

التقرير السنوي
2009



الاتتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"

المكتب الرئيسي : رام الله، شارع الإرسال، عمارة الريماوي، الطابق الأول

هاتف : +970 2 2989506 \ +970 2 2974949

فاكس : +970 2 2974948

مكتب غزة : عمارة الهاشم، شارع الحلبي

هاتف : +970 8 2884767

فاكس : +970 8 2884766

ص . ب 69647 القدس 95908

البريد الإلكتروني : aman@aman-palestine.org

الموقع الإلكتروني : www.aman-palestine.org

مشروع مركز المناصرة والإرشاد القانوني - أمان

DFID Department for International Development بتمويل من وزارة التنمية الدولية

المحتويات

5	مقدمة
6	أهداف التقرير
8	ملخص تنفيذي
9	عرض احصائي عام للمتوجهين للمركز
16	نظرة إحصائية تحليلية لقضايا الفساد الواردة للمركز
27	نشاطات مركز المناصرة خلال العام 2009
32	تحليل العلاقة مع الجهات الرسمية
33	استخلاصات 2009
34	ابرز التحديات والمعوقات التي واجهت عمل المركز خلال العام 2009
35	التوصيات

مقدمة

يهدف مركز المناصرة والارشاد القانوني الى تعريف المراجعين الذين يتعرضون لممارسات غير صحيحة اثناء تأديتهم لوظيفتهم او اثناء الحصول على خدمة عامة على مفهوم الفساد وعملية مكافحته في المجتمع الفلسطيني عن طريق اشراكهم في هذه العملية، وذلك بتزويدهم بأليات بسيطة وسهلة وسبل تمكنهم من ايصال شكواهم للمسؤولين بعد تزويدهم بالمشورة القانونية والحماية الممكنة اذا لزم الأمر .

المركز يقدم المشورة القانونية بشأن الفساد وطرق مكافحته، ويعمل على تقديم المساعدة لضحاياه، ومراقبة اداء مؤسسات الدولة ومسؤوليها لكيفية حل قضايا الفساد حسب القانون .

اطلق الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان مشروع مركز المناصرة والارشاد القانوني بتاريخ 2009/3/19، والمركز عضو في شبكة دولية من المراكز الشبيهة المنتشرة حول العالم في اكثر من 42 دولة، تحت رعاية منظمة الشفافية الدولية الذي يشكل ائتلاف امان الفرع الوطني لها في فلسطين .

هذا هو التقرير السنوي الأول الذي يصدره المركز . والذي يغطي فيه كافة انجازات المركز خلال عام 2009 .

أهداف التقرير

الهدف العام : يهدف هذا التقرير إلى تقديم قاعدة معلومات وصفية تحليلية، تعكس حجم وطبيعة القضايا التي وصلت المركز، للمساعدة في تقييم توجهات وآليات عمل وانشطة المركز وسبل تطويرها بما يخدم اهدافه .

الاهداف التفصيلية:

- 1 . استخلاص اهم الملامح العامة للمشتكين ووضع خطط مستقبلية لاستقطاب فئات اخرى لم تظهر في الدراسة التحليلية التي سيقدمها التقرير . حيث يظهر هذا التقرير تصنيفا للاتصالات الواردة عموما حسب الجنس والموقع الجغرافي والفئات العمرية، وطبيعة الشكوى والمستوى التعليمي للمشتكين ووسائل التواصل مع المركز، اضافة الى تحليل شكاوى الفساد وتصنيفها حسب الجهة المشتكى عليها، ونوع الفساد المشتكى منه اضافة الى الاجراءات التي تم اتخاذها ونتائج المتابعة على الشكاوى .
- 2 . توفير مادة احصائية تدعم الدراسات والابحاث التي تقوم بها امان .
- 3 . تحديد شكاوى الفساد التي شكلت ظاهرة بسبب تكرارها خلال العام، والعمل في امان لوضع تصور لطريقة التعامل معها وإعطائها الأولوية في نشاطات امان خلال خطة العام .
- 4 . تحديد أهم العقبات والتحديات التي واجهت عمل المركز وتحديد الآليات لتذليل تلك العقبات خلال السنوات القادمة .

خلال عامه الأول تلقى المركز 884 اتصال^[1]، عن طريق الهاتف المجاني والزيارات المكتبية والاي ميل والفاكس مع وجود زيادة مطردة بين الأشهر المختلفة . وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة هذا الاقبال وهي :

1. التقريران الربعان الاول والثاني لمركز المناصرة وما بينهما من نجاحات حققها المركز .
2. الزيارات الميدانية التي قام بها طاقم العمل في مركز المناصرة للمحافظات المختلفة والتي ساهمت في التعريف بمفهوم الفساد وأشكاله بالإضافة إلى التعريف بالمركز وتحفيز الناس للتوجه إليه
3. الترويج للمركز من خلال ورش العمل والمؤتمرات والتدريبات والندوات واللقاءات الاعلامية وجلسات الاستماع التي نفذها المركز خصوصا وأمان عموماً، الأمر الذي خلق لدى المواطنين رغبة في التواصل مع هذا المركز والتعرف عليه والاستفادة من خدماته .
4. وجود رغبة حقيقية لدى المواطنين في محاربة الفساد والابلاغ عنه، وهذا ما اكده استطلاع الرأي الذي نفذته امان خلال شهر شباط/ 2009 حيث افاد ما يقارب 70% من المبحوثين أنهم سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد اذا حصلت وكانوا شهودا عليها، كما اكد 80% منهم أنهم سيقومون بالابلاغ عن أية حالة فساد اذا كانوا ضحية لها . وإن كان الإبلاغ عن الفساد من قبل الشهود ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع الإبلاغ عن الفساد من قبل من وقعوا ضحايا له .
5. لا يزال المركز يمثل الجهة الاولى المتخصصة في فلسطين بمحاربة الفساد، حيث ان الجهات الفلسطينية كافة الرسمية والاهلية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد ليست متخصصة به وإنما تتابع قضاياها على هامش متابعتها القضايا الحقوقية للمواطنين الفلسطينيين او على هامش متابعتها ورقابتها على الالتزام بأحكام القانون وتنفيذه، او على هامش رقابتها على الاداء الاداري .

^[1]الاتصال او الاتصالات الواردة للمركز المقصود فيها الاتصال عن طريق التلفون او الزيارات المكتبية او ارسال فاكس او عبر البريد الالكتروني

ملخص تنفيذي

يحتوي هذا التقرير على اربع محاور بالاضافة الى الملخص التنفيذي الذي يشكل المحور الاول، اما المحور الثاني فهو يستعرض كافة الاتصالات التي وردت إلى المركز بشكل إحصائي ، ويفصلها حسب مجموعة من المتغيرات كوسيلة الاتصال ، الجنس ، الفئات العمرية ، المستوى التعليمي والمنطقة الجغرافية . . . الخ . كما يدخل بتحليل ادق فيما يخص الشكاوى التي كانت لها علاقة مباشرة بالفساد والتي تم تبنيها من قبل المركز ومتابعتها .

يستعرض هذا التقرير ايضا في محوره الثالث اهم النشاطات والفعاليات التي قام بها المركز خلال عامه الأول ، من زيارات ميدانية ، وجلسات مساءلة وورش عمل ، والتي كان هدفها بالاساس رفع وعي المواطنين ومتابعة الشكاوى التي وصلت المركز ، وتسليط الضوء على بعض القضايا ذات الصلة المباشرة في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة .

يعرض التقرير ايضا تحليلا للعلاقة مع الاطراف ذات العلاقة بالشكاوى الواردة ، ويبين أهم استخلاصات عام 2009 . ويبين اهم الايجابيات وكذلك الصعوبات التي واجهت المركز خلال عمله في استقبال ومتابعة الشكاوى . وأخيرا يستعرض التقرير أهم التوصيات .

عرض احصائي عام للمتوجهين للمركز

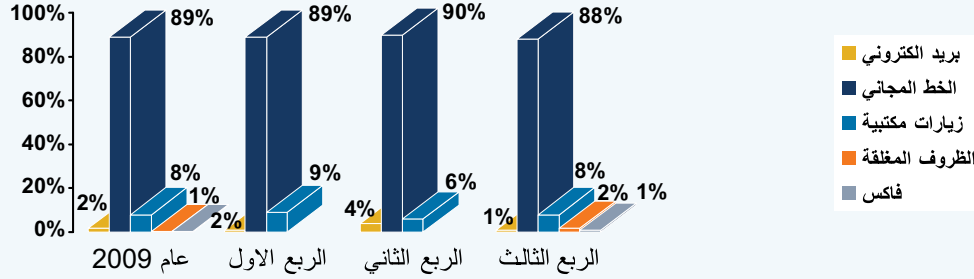
وسائل الاتصال بالمركز

منذ انطلاق المركز في 19 آذار 2009 وحتى تاريخ 31 كانون أول 2009 وصل عدد المتوجهين للمركز إلى 884 متوجه بمعدل ثلاث متوجهين في اليوم الواحد، توزعوا على الأرباع الثلاث في عام 2009 كالتالي: حصل الربع الأول على نسبة 30% من إجمالي المتوجهين، بينما كانت نسبة المتوجهين خلال الربع الثاني هي الأكبر حيث وصلت إلى 36% من إجمالي عدد المتوجهين، فيما كانت نسبة الربع الثالث 34% بنسبة تفوق الأول وتقترب من الثاني بواقع 303 متوجه.

توزعت وسائل الاتصال التي اختارها المتوجهون لمركز المناصرة بين الاتصالات التلفونية، والزيارات المكتبية والرسائل الإلكترونية وإرسال الظروف المغلقة والفاكس. ونحن هنا نحدد وسيلة الاتصال الأولى التي اختارها المتوجهون وقد يتبعها طبعاً زيارات مكتبة من قبل المتوجه وارسال وثائق عبر الفاكس والبريد الإلكتروني.

معظم المتوجهون اختاروا الهاتف المجاني كوسيلة للاتصال بالمركز حيث بلغت نسبة المتوجهين للمركز باستخدام الهاتف المجاني كوسيلة اتصال في الربع الثالث 88%. أما بخصوص الزيارات المكتبية فجاءت نسبتها 8%. في حين تراوحت نسبة من اختار البريد الإلكتروني كوسيلة اتصال بالمركز ما بين 1%-2% خلال عام 2009. وقد تميز الربع الثالث عن الربعين الأول والثاني بظهور وسائل جديدة لتواصل المتوجهين بالمركز، وذلك عبر الظروف المغلقة والتي وصلت نسبتها إلى 2%، وعبر الفاكس بنسبة 1%. الشكل التالي يوضح التوزيع النسبي للمتوجهين حسب وسيلة الاتصال التي اختاروها للتواصل مع مركز المناصرة، علماً أن النسب مقربة لأقرب عدد صحيح:

شكل رقم 1: التوزيع النسبي للمتصلين بالمركز حسب وسيلة الاتصال المستخدمة



ومن خلال تجربتنا العملية مع المتوجهين للمركز اتضح أن الهاتف المجاني هو الوسيلة الأسهل والأسرع والأقل جهداً وعناءً وكلفة على المتوجهين، كما أنه أيضاً يوفر شعوراً بالأمان والارتياح للمتوجهين خاصة حين يتأكدون أن المكالمات ليست مسجلة وأن رقم المتصل لا يظهر، الأمر الذي يزيد من شجاعتهم في الإبلاغ خاصة إذا كانوا شهوداً وليسوا ضحايا وذلك نظراً لغياب قانون لحماية المبلغين عن الفساد.

أهم ما يوفره الهاتف المجاني للمركز هو مساهمته وبشكل مباشر في رفع الوعي العام بمفهوم الفساد، ذلك لأن نسبة كبيرة من المتوجهين للمركز يكون الهدف الأساسي من توجههم هو السؤال عن طبيعة عمل المركز وماذا نعني بمحاربة الفساد، وقد نجح طاقم العمل في مركز المناصرة في حسن استثمار هذه المكالمات لرفع وعي المواطنين في مفاهيم الشفافية والمساءلة وتعريفهم بمفهوم الفساد وبيان طرق محاربتهم وتجنب المشاركة فيه. استهدف المركز المواطنين في حملاته فئة الموظفين وشجعهم للتواصل عبر الصفحة المركزية الإلكترونية والتي تحتوي على نماذج لطلب الشكاوى أو الاستشارة القانونية، وقد بدأ المركز فعلياً باستقبال هذا النوع من الشكاوى.

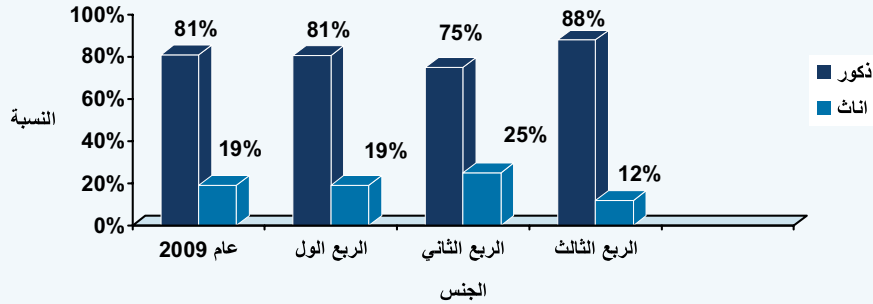
توزيع المتوجهين للمركز حسب الجنس

كان من الواضح خلال العام 2009 ان الذكور كانوا الاكثر توجهها للمركز مقارنة بالاناث، فقد كانت نسبة الذكور المتوجهين للمركز خلال الاربع الثلاثة المتعاقبة كالتالي: 81% خلال الربع الاول مقابل 19% اناث، 75% في الربع الثاني مقابل 25% من الاناث وهي اعلى نسبة حققتها الاناث خلال الاربع الثالث، وارتفعت نسبة الذكور الى 88% خلال الربع الثالث مقابل 12% من الاناث وهي النسبة الاقل لمشاركة الاناث بالتوجه للمركز خلال العام 2009 .

بمقارنة نسبة الاناث المشتكين مع نسبة الاناث العاملات نجد ان هناك تقارب كبير بالنسبة حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الى ان نسبة الاناث ضمن القوى العاملة هي 15.4%^[2] مما يعني ان نسبة الاناث المتوجهات للمركز تعكس النساء العاملات اكثر من ربات المنازل وذلك لكونهم اكثر اختلاطا واطلاعا وتأثرا بواقع الفساد واشكاله في المؤسسات المختلفة مما يجعلهم اكثر قدرة على الإبلاغ .

^[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009 . مسح القوة العاملة : دورة (تموز- ايلول ، 2009)، الربع الثالث، 2009 . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة . رام الله - فلسطين .

شكل رقم 2: التوزيع النسبي للمتصلين بالمركز حسب الجنس

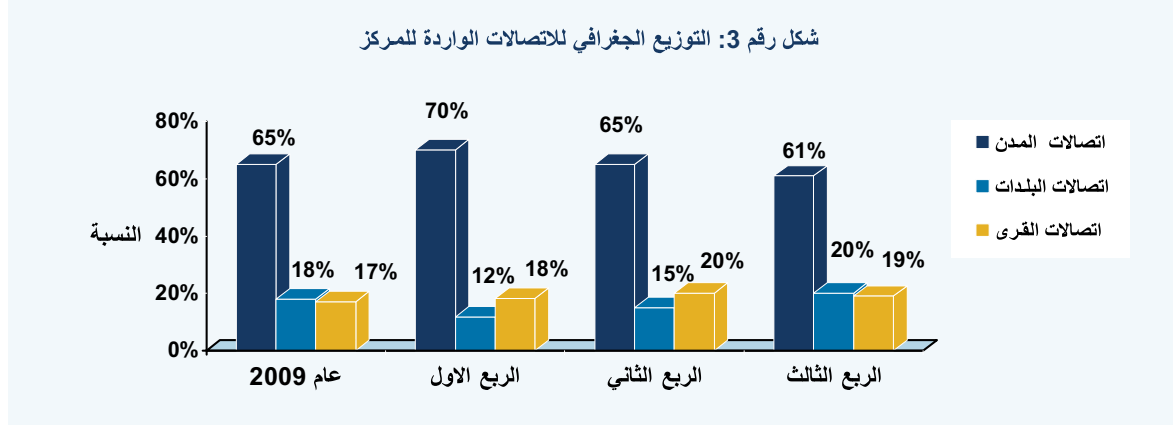


التوزيع الجغرافي للاتصالات^[3]

فيما يخص التوزيع الجغرافي للاتصالات الواردة للمركز والتي بلغت 884 اتصال خلال العام 2009 فقد وزعت على كل من المدن والبلدات والقرى الفلسطينية بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر للمدن كما هو متوقع حيث بلغت نسبة الاتصالات الواردة من المدن خلال ذلك العام 65% من مجموع الاتصالات، في حين تقاربت كل من البلدات والقرى بالنسب المئوية، ولم يختلف هذا التوزيع خلال الأرباع الثلاثة التي عمل فيها المركز خلال العام 2009. وصلت التوجهات للمركز خلال الربع الثالث الى 303 اتصال، تبين بعد معالجة البيانات، أن نسبة المتصلين من القرى متقاربة جدا بين الأرباع لتقف في رابعها الثالث على نسبة 19%، أما نسبتها في المدن فبلغت 61%، وقد ظهرت زيادة في نسبة المتصلين من البلدات لتصل عند 20% عن

^[3] الاتصالات الواردة للمركز المقصود فيها الاتصال عن طريق التلفون او الزيارات المكتبية او ارسال فاكس او البريد الالكتروني.

باقي الأرباع الأخرى . ومن هذا نستنتج أن زيادة عدد المتصلين من البلديات تعود إلى دور وسائل الإعلام والدعاية عن المركز ونشاطاته المتنوعة، والنجاحات التي حققها في كثير من الشكاوى مما أدى إلى زيادة إقبال مواطني البلديات على المركز . الشكل رقم 3 أدناه يوضح ما ذكر .

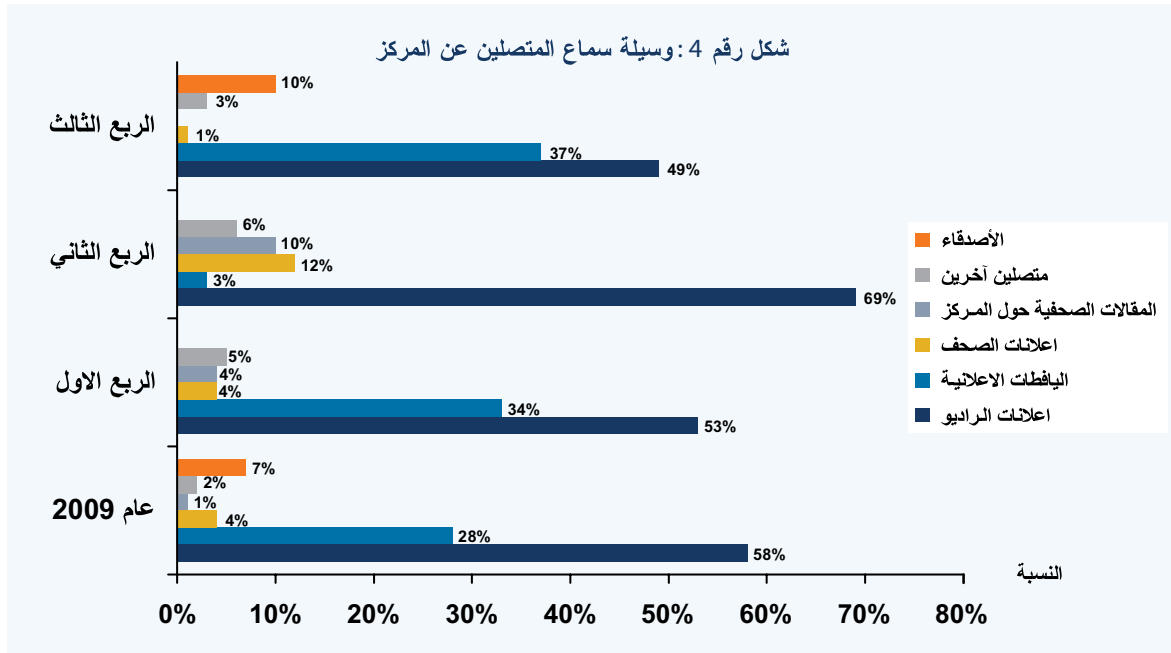


مصدر المعرفة بالمركز

تجربة عام 2009 أكدت نجاعة الوسائل المستخدمة للترويج للمركز وخدماته، وقد كان لإعلان الراديو الأثر الأكبر على المواطنين تلاها اليافطات الاعلانية، كما كان للمواطنين انفسهم الأثر في الترويج للمركز وتوجيه اصداقائهم اليه . حرص مركز المناصرة خلال العام المنصرم على سؤال المتوجهين للمركز عن الوسيلة التي عرفوا من خلالها عن المركز وقد ظهرت النتائج متقاربة خلال الثلاثة أرباع التي عمل بها المركز خلال العام 2009 حيث يلاحظ التقارب في النسب ما بين الربع الأول والثالث علاوة على الثاني كما يبين الشكل رقم 4 . خلال العام 2009 كانت نسبة من سمعوا عن المركز عبر الراديو قد بلغت 58% . أما حول من سمع عبر اليافطات الإعلامية فكانت النسبة 28% هذا ومن الضروري الإشارة إلى أن المركز استخدم

هذه الوسيلة خلال الربع الاول بشكل فاق الارباع التالية . ونسبة من سمعوا عن المركز من متصلين آخرين بالمركز وصلت إلى 2%، في حين بلغت نسبة المتوجهين للمركز عن طريق الاصدقاء 7% أما من سمع عن المركز عبر إعلانات الصحف فكانت بنسبة 4% . ونسبة 1% عرفوا عن المركز عبر المقالات في الصحف والملصقات الإعلانية .

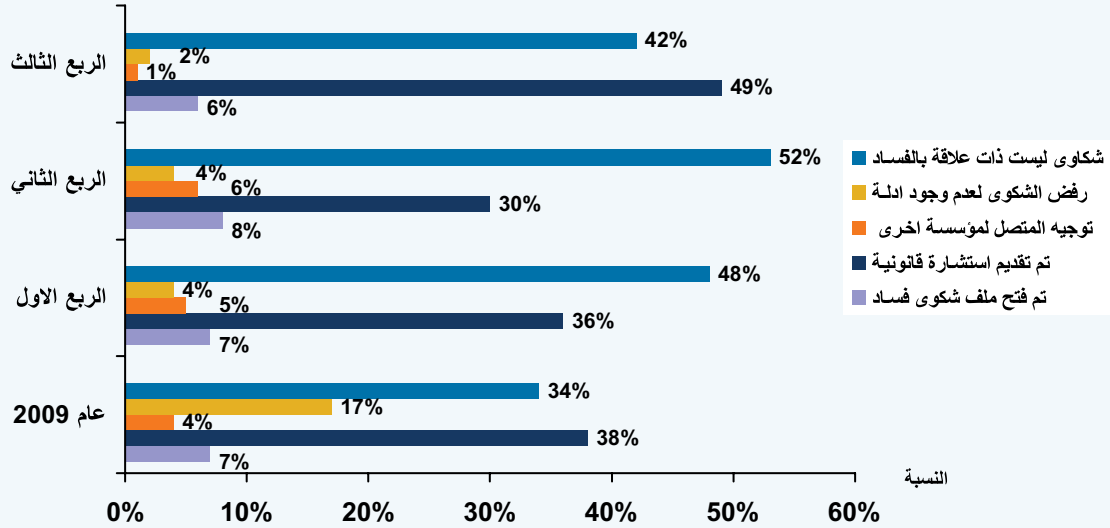
الشكل رقم 4 يوضح التوزيع النسبي لوسائل الاعلام المستخدمة خلال العام 2009 والارباع التي عمل فيها المركز :



التوزيع النسبي للاتصالات حسب الاجراءات المتخذة لكل منها

تتغير وسائل المتابعة على الاتصالات الواردة للمركز بحسب طبيعة الشكوى المعروضة وطبيعة الاستفسار المطروح وقد تلقى مركز المناصرة 884 اتصال من متوجهين مختلفين ومناطق مختلفة، من البديهي أن عدد الاتصالات الواردة للمركز لم يتم التعامل معها بنفس الطريقة ولم يتم اتخاذ نفس الاجراء تجاهها، فهناك اتصالات كانت تجمع بين ثناياها مؤشرات لأفعال فساد واخرى كانت بعيدة عنه وغيرها كانت بدون اية ادلة. خلال العام 2009 تم تبني 7% من هذه الاتصالات باعتبارها شكاوى فساد، تم تقديم استشارات قانونية لـ 38% من المواطنين الذين توجهوا للمركز، بينما كان هناك 34% من هذه الاتصالات للاستفسار عن عمل المركز ولطرح مواضيع بعيدة عن الفساد، وقد تم رفض 17% من الشكاوى لعدم وجود اي ادلة على حالة الفساد التي يدعيها المواطن، كما تم توجيه ما نسبته 4% من الاتصالات لمؤسسة اخرى تعنى بحقوق الانسان. واذا نظرنا لهذه البيانات بشكل ربعي يتبين ان نسبة الشكاوى التي اعتمدت كقضايا فساد بلغت فيها في الربع الثالث 6% وهي نسبة قريبة من الأرباع السابقة. كما ونلاحظ الإقبال المتزايد في الحصول على الاستشارات القانونية من قبل المتوجهين حيث كانت أعلاها في الربع الثالث البالغ نسبته 49% بفارق 13% عن الأول و19% عن الثاني. أما عن توجيه المتصلين إلى مؤسسات أخرى، فقد تراوحت النسبة ما بين 1-5% ما بين الارباع. بينما كان هناك تقارب في رفض الشكاوى لعدم وجود أدلة حيث تساوى الربع الأول مع الثاني بـ 4% بينما كانت هناك نسبة 2% من الاتصالات التي رفضت لعدم وجود ادلة خلال الربع الثالث. الشكل التالي يوضح الاجراءات المتخذة تجاه الاتصالات الواردة للمركز خلال عام 2009:

شكل رقم 5: التوزيع النسبي للشكاوى الواردة للمركز حسب الاجراءات المتخذة



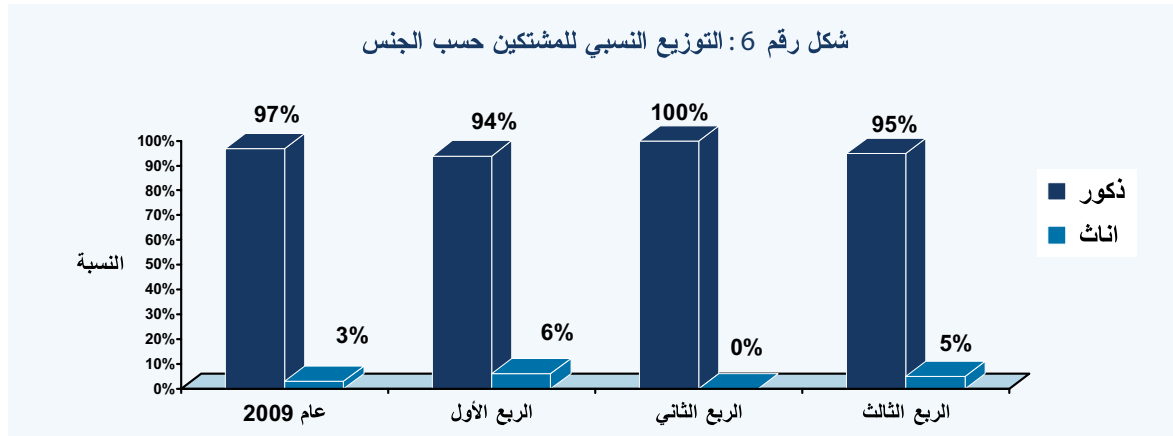
نظرة إحصائية تحليلية لقضايا الفساد الواردة للمركز

بلغت نسبة الشكاوى التي تم اعتمادها خلال العام 2009 للاشتباه بوجود فساد فيها 7% من إجمالي الاتصالات الواردة والتي بلغت 884 اتصال، إذ أن عدد الحالات المشتبه فيها من الفساد وصلت إلى 62 حالة وقد تمت المتابعة عليها جميعها مع إغلاق جزء منها بنجاح بنسبة 29%، والجزء الأكبر منها 53% ما زالت قيد المتابعة وهي في أغلبها الشكاوى التي وصلت في نهايات 2009.

يحاول هذا الجزء من التقرير تحليل بعض الجوانب الخاصة بهذه الشكاوى، والمقارنة بين شكاوى الربع الثالث، والثاني، والربع الأول.

جنس المشتكين

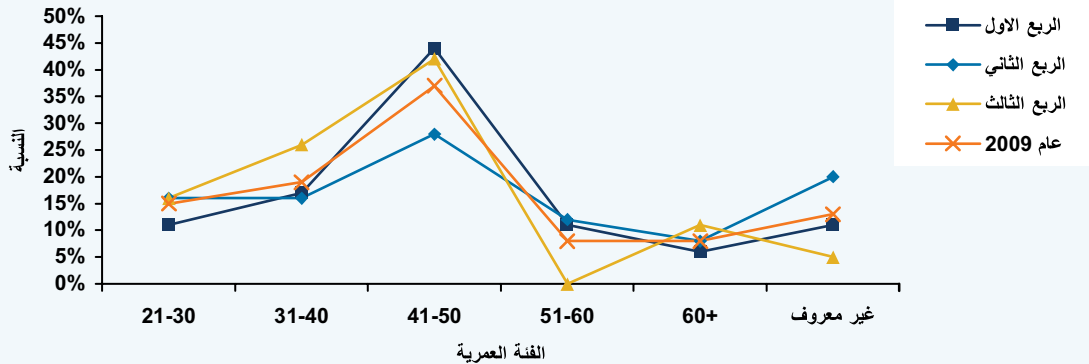
خلال العام 2009 جاءت النسبة الاعلى من الشكاوى التي اعدھا المركز كشكاوى فساد وتم متابعتها من الذكور وذلك بنسبة 97% مقابل 3% من الشكاوي التي قدمتها النساء. في الربع الثالث وصل المركز 19 شكوى مشتبه فيها بوجود فساد وزعت وفق الآتي: 95% من الشكاوى كانت من مشتكين ذكور، وباقي النسبة الـ 5% كانت من مشتكين إناث. وبمنظرة مقارنة بين الأرباع نلاحظ تقارب النسبة بين الربع الأول والثالث في حين مشاركة الإناث في الربع الثاني كانت معدومة، ونعزو عودة المشاركة للإناث في الربع الثالث إلى عقد المركز للقاءات استهدفت الإناث تحديدا. هذه النتيجة تدعونا إلى ضرورة الاستمرار في استهداف الإناث في اللقاءات التي ينفذها طاقم عمل المركز في المحافظات المختلفة. كما انه من الضروري دراسة العوامل التي تحجم النساء بسببها عن الإبلاغ عن الفساد. الشكل التالي يوضح توزيع المشتكين وفقا لجنسهم خلال العام 2009:



الفئات العمرية للمشتكين

العمر من اهم صفات المشتكين الذي يسعى المركز لفحصها وتحليلها لوضع الخطط اللازمة لتحفيز الفئة العمرية الاقل مشاركة وتشجيع الاكثر مشاركة في عملية مكافحة الفساد. أظهرت البيانات انه وخلال العام 2009 كان للفئة العمرية من 41-50 عام نسبة المشاركة الاكبر في التبليغ عن قضايا الفساد والتي وصلت الى 37%، ولعل هذا امر طبيعي نظرا لان هذه الفئة العمرية غالبا ما تكون مستقرة وظيفيا وعلى اطلاع اكبر على مجريات العمل وانماط الفساد واشكاله. تلاها الفئة العمرية من 31-40 والتي قدمت ما نسبته 19% من شكاوى الفساد التي اعتمدها المركز خلال العام 2009، وجاءت الفئة العمرية من 21-30 لتشارك بنسبة 15% من شكاوى الفساد تلتها وبنفس النسبة كل من الفئة العمرية 51-60 والفئة 61 فاكثر وبنسبة 8% لكل منهما أما النسبة المتبقية وهي 13% فكانت لمشتكين لم يعلم المركز لاي فئة عمرية ينتمون، وقد جاء التوزيع العمري للمشتكين خلال الأرباع كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 7: التوزيع النسبي للمشتكين حسب الفئة العمرية

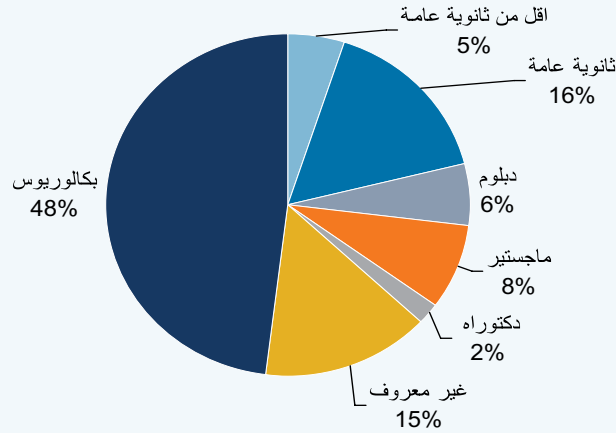


المستوى التعليمي للمشتكين

فئة الحاصلين على درجة البكالوريوس هي الفئة الأكثر إقبالا على تقديم شكاوى الفساد خلال العام 2009 لكن بنسب مختلفة في كل ربع حيث كانت اعلاها في الربع الأول بنسبة 61% تلاها الربع الثالث بنسبة 58% واخيرا جاء الربع الثاني بنسبة 32%، أما الفئة التي سجلت اقل نسبة فهم من حاملي شهادة الدكتوراه ولعل هذه النسبة تعتبر انعكاسا طبيعيا لنسبة حملة الدكتوراه في المجتمع ككل، حيث ظهرت مشاركة هذه الفئة بالربع الاول بنسبة 6% ولم تظهر اي مشاركة في الربعين الثاني والثالث. كم كان للمواطنين الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي نسبة من الشكاوى التي قدمت للمركز خلال العام 2009 وصلت الى 5% من مجموع الشكاوى. عمل المركز ولا زال يعمل على استهداف هذه الفئة من خلال الحملات الاعلامية عبر اعلانات الراديو واليا فطات الاعلانية الكبيرة بالشوارع ويحرص ائتلاف امان على مخاطبة هذه الفئة الاقل حظا في التعليم من خلال المنشورات واللقاءات الاذاعية والتلفزيونية.

لشكل التالي يوضح التوزيع النسبي للمشتكين حسب درجة تحصيلهم العلمي:

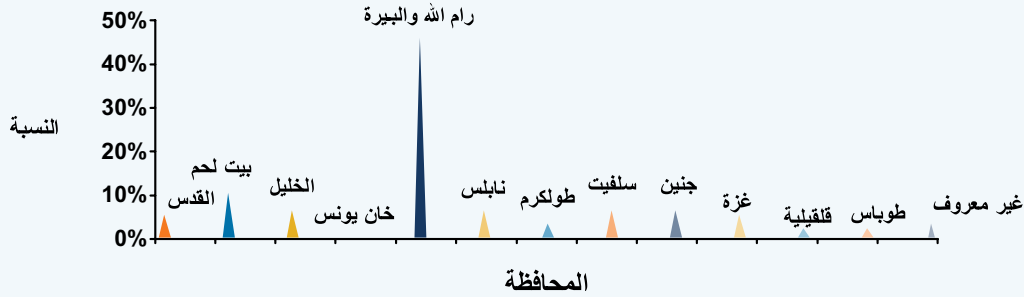
شكل رقم 8: التوزيع النسبي للمشتكين حسب تحصيلهم العلمي



التوزيع الجغرافي للمشتكين حسب عنوان سكنهم

تلقى مركز المناصرة والارشاد القانوني خلال العام 2009 شكاوى فساد من مختلف المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد كان للمواطنين من محافظة رام الله والبيرة النصيب الاكبر من هذه الشكاوى ويعود هذا لسببين رئيسيين الأول كون هذه المحافظة مقر للمؤسسات الرسمية والسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومقر النشاط الاقتصادي ايضا والسبب الثاني يعود لوجود المكتب الرئيسي لائتلاف امان في هذه محافظة، الامر الذي يسهل للمشتكين الوصول اليه من جهة وايضا يجعل المواطنين في هذه المحافظ على دراية بطبيعة عمل ائتلاف امان. وقد حرصت امان وحرص مركز المناصرة على تكثيف الحملة الاعلامية بالمحافظات المختلفة والتركيز على الهاتف المجاني لتسهيل مهمة وصول المواطنين كافة للمركز. أما بخصوص قطاع غزة فقد تم حديثا تعيين طاقم عمل لاستقبال شكاوى الفساد في مكتب ائتلاف امان في قطاع غزة، الامر الذي سيشجع المواطنين للتقدم والتبليغ لدينا ومن الجدير بالذكر أن هناك نسبة اتصالات ليست بالقليلة من قطاع غزة لكن هذه الاتصالات في معظمها كانت تتعلق بقضايا حقوقية وأخرى خارج اختصاص عمل المركز.

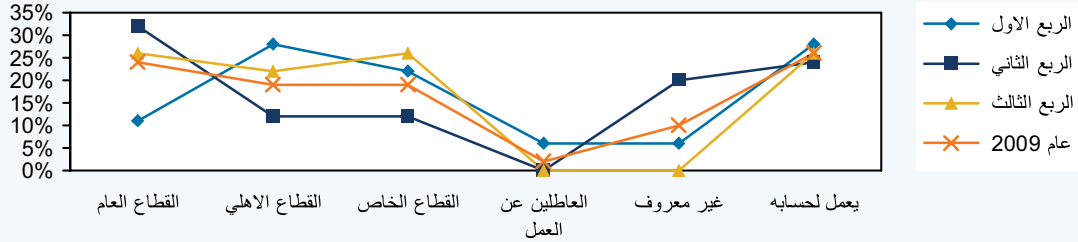
شكل رقم 9: التوزيع النسبي لشكاوى الفساد حسب عنوان المشتكي خلال العام 2009



التوزيع النسبي للمشتكي حسب مكان عملهم

التوزيع النسبي للمشتكين حسب القطاع الذين يعملون فيه، جاء بشكل متباين خلال العام 2009، فقد كانت اعلى نسبة للمشتكين الذين يعملون لحسابهم حيث وصلت 26%، تلاهم الموظفون العاملون في القطاع العام بنسبة 24%، وقد كانت نسبة الشكاوى المقدمة من موظفي القطاع الخاص مساوية لشكاوى موظفي القطاع الاهلي والتي وصلت الى 19%، كما كان للعاطلين عن العمل مشاركة بنسبة 2% من الشكاوى، في حين ان 10% من شكاوى الفساد التي وصلت للمركز لم يكن معلوما الحالة العملية للمشتكي أو مكان عمله وذلك بسبب عدم افصاح المشتكين عن هويتهم.

شكل رقم 10: التوزيع النسبي لشكاوى الفساد حسب الجهة التي يعمل فيها المشتكي خلال العام 2009

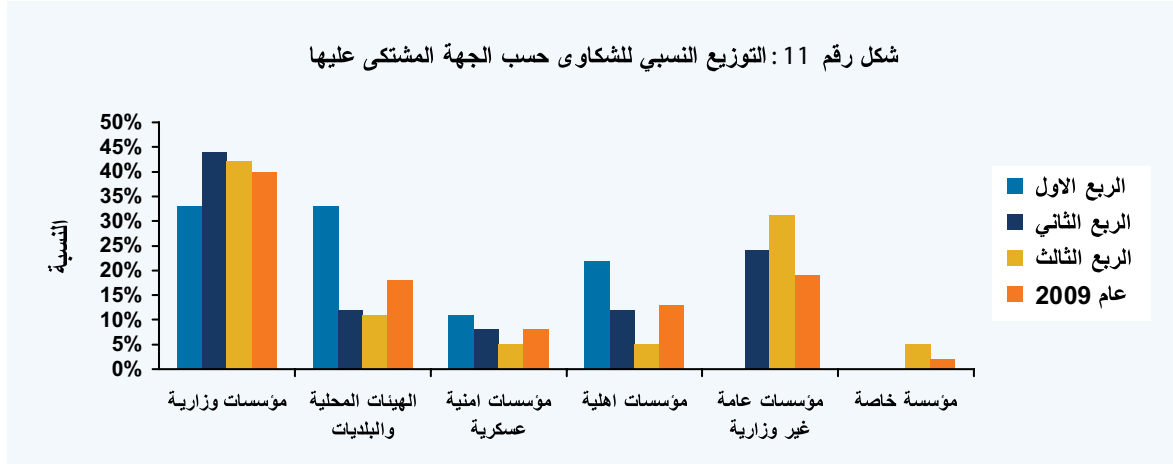


التوزيع النسبي للشكاوى حسب المؤسسة المشتكى عليها

يوضح الشكل رقم 11، توزيع شكاوى الفساد التي وصلت المركز خلال العام 2009 حسب المؤسسة المشتكى عليها. كانت النسبة الأكبر من الشكاوى على المؤسسات الوزارية بنسبة 40%، وجاءت الشكاوى على الهيئات المحلية والبلديات والمجالس القروية بنسبة 18%، في حين كان لمؤسسات المجتمع المدني نصيب من الشكاوى وصل الى 19% مثلها مثل المؤسسات العامة غير الوزارية، اما المؤسسات الامنية والعسكرية فقد كان نصيبها من شكاوى الفساد 8% خلال العام 2009، اما النسبة المتبقية وهي 2% فكانت الشكاوى الموجهة على القطاع الخاص.

اذا ما نظرنا لتفصيل هذه الشكاوى خلال الاربع الثلث التي عمل بها المركز خلال العام 2009 يتضح التالي: حصلت المؤسسات العامة الوزارية على 42% من الشكاوى في الربع الثالث لعمل المركز بنسبة قريبة من الثاني و متجاوزة بنسبة 9% عن الربع الأول. أما نسبة الشكاوى على المؤسسات العامة غير الوزارية من مجموع الشكاوى التي وصلت للمركز فبلغت 31% بنسبة اعلى بكثير عن الربعين الاول والثاني، أما الشكاوى التي وردت على المؤسسات الخاصة (شركات مساهمة عامة) فقد وصلت نسبتها إلى 5% في الربع الثالث في حين أن الربع الأول والثاني لم يسجلوا أي شكاوى على القطاع الخاص. ومع ذلك تفوق الربعين السابقين على الثالث في المؤسسات الأمنية العسكرية والمجالس القروية والبلديات إذ حصل الربع الثالث على اقلها بنسبة 5% على الجهة الأولى و 11% على الجهة الثانية. وأخيرا بخصوص نسبة الشكاوى التي كانت على المؤسسات الأهلية فقد سجلت اعلى نسبة لها وهي 12% خلال الربعين الأول و الثاني وقد انخفضت بنسبة 5% في الربع الثالث. الشكل التالي يوضح ما تم ذكره:

شكل رقم 11: التوزيع النسبي للشكاوى حسب الجهة المشتكى عليها

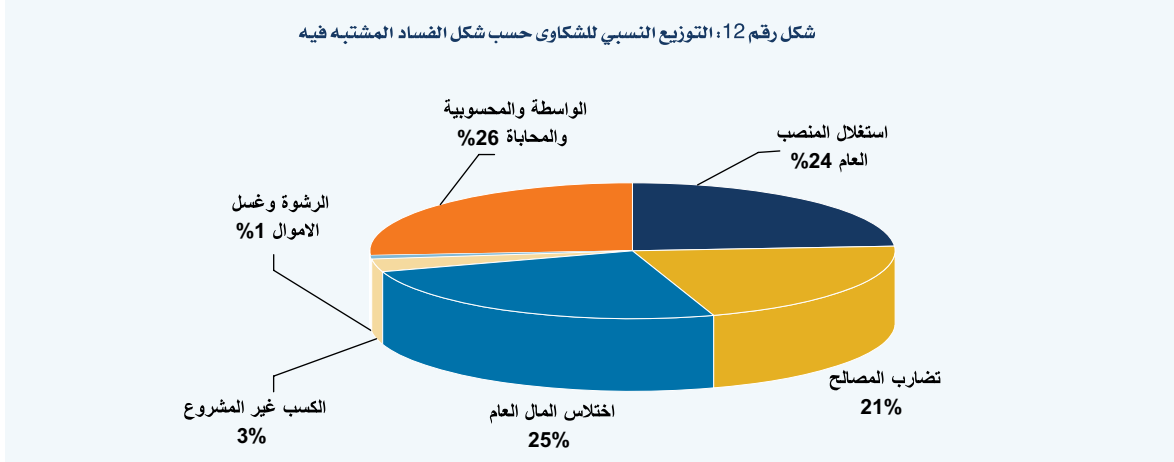


التوزيع النسبي للشكاوى حسب طبيعة الفساد المشتبه بوجوده في الشكاوى

تراوحت انواع الابلاغ الواردة لمركز المناصرة والارشاد القانوني خلال العام 2009 ما بين ستة اشكال من الفساد اشتبه بوجودها في الشكاوى، وقد كانت هناك بعض الشكاوى التي ظهر فيها اكثر من شكل للفساد: حيث تداخلت الوسطة والمحسوبية والمحاباة مع الانواع الاخرى التي شملت اختلاس واهدار المال العام، وجود تضارب المصالح، استغلال النفوذ الوظيفي والرشوة وغسل الاموال.

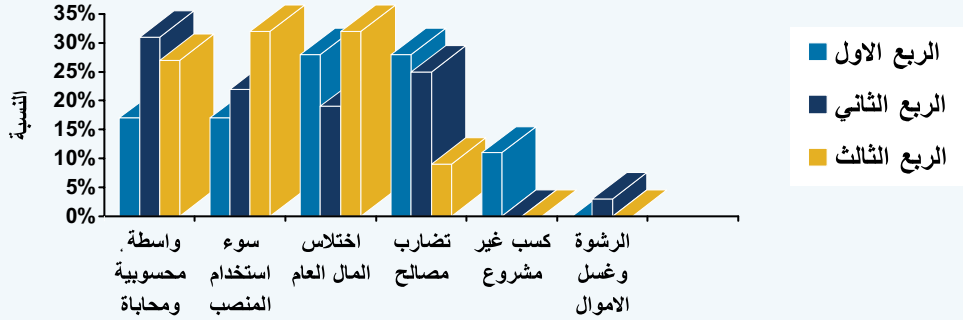
وعند مراجعة هذه الشكاوى تبين ان الاشتباه بوجود واسطة ومحسوبية ومحاباة كان الاكثر ظهورا بنسبة 26%، تلاها اختلاس واهدار المال العام بنسبة 25%، اما استغلال المنصب العام للتكسب واستخدام الموارد العامة لاغراض خاصة فقد ظهر بنسبة 24%. تضارب المصالح ظهر بما نسبته 21%، في حين ظهرت حالات بسيطة من الاشتباه بوجود كسب غير مشروع بما نسبته 3%، واخيرا ظهرت الرشوة في الربع الاخير من العام 2009 بنسبة 1% وهذا يؤكد ان الرشوة ليست ظاهرة في حالة فلسطين.

يوضح الشكل التالي التوزيع النسبي للشكاوى حسب شكل الفساد المشتبه بوجوده فيها خلال العام 2009:



خلال العام 2009، اظهر كل ربع من الأرباع أشكالاً من الفساد ففي الربع الثالث حسب البيانات المرفقة في الشكل رقم 13 اشتملت الشكاوى على اربع اشكال رئيسية للفساد وهي: الواسطة والمحسوبية والمحابة البالغ نسبتها إلى 26% لتحقق أعلى نسبة ما بين الارباع الثلاثة التي عمل فيها مركز المناصرة خلال العام 2009، سوء استخدام المنصب العام وكان من ابرز اشكاله عدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا بنسبة وصلت إلى 32% في الربع الثالث بارتفاع بنسبة 10% عن الثاني و15% عن الربع الاول. أما بشأن اختلاس المال العام الذي ازداد في الربع الثالث ليصل إلى 32%. واتخذ الشكل الأخير من الفساد في الربع الثالث شكل تضارب المصالح بواقع نسبة قدرها 9% فقط، بينما كانت قد وصلت إلى 25% في الربع الثاني و 28% في الربع الأول من مجموع الشكاوى. الشكل التالي يوضح طبيعة الفساد الذي اظهرته الشكاوى خلال الارباع الثلاثة التي عمل بها المركز عام 2009:

شكل رقم 13: التوزيع النسبي للشكاوى حسب طبيعة الفساد المشتبه فيه



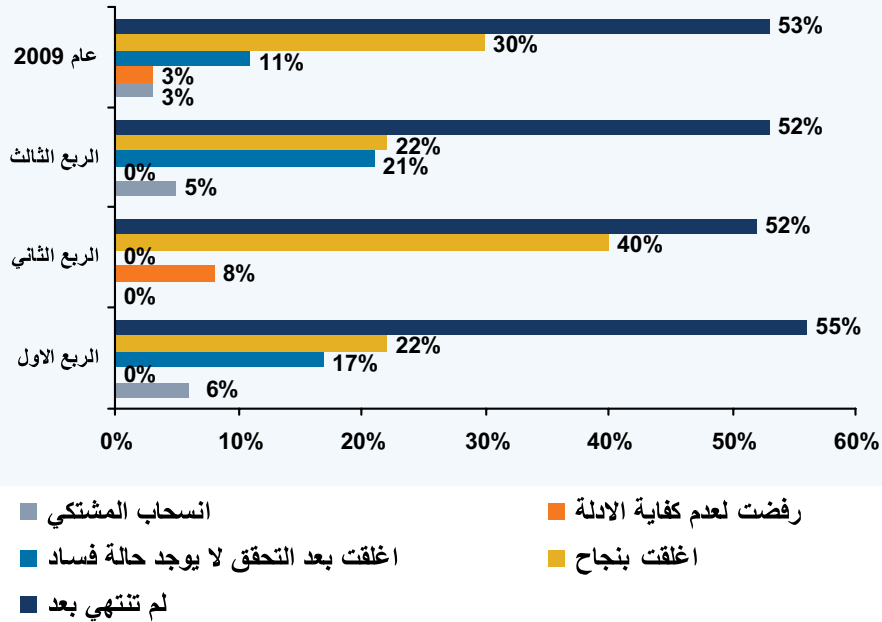
التوزيع النسبي للشكاوى حسب نتيجة المتابعة على الشكاوى

خلال العام 2009 وبعد مضي عشرة شهور على عمله تمكن المركز من اغلاق 30% من الشكاوى التي وردت بنجاح، بمعنى انه تم متابعة الشكاوى مع المؤسسات المعنية وتجاوبت وعملت على معالجة الملفات المتعلقة بالفساد المبلغ عنها لهم. 53% من شكاوى المركز التي وردت خلال العام 2009 لازالت قيد المتابعة ولم تنتهي بعد، 11% من الشكاوى اغلقت بعد التحقق مع الجهات الرسمية وتبين انه لا يوجد حالة فساد، 3% من الشكاوى رفضت لعدم كفاية الأدلة التي تثبت حالة الفساد، و3% منها اغلقت بسبب انسحاب المشتكي.

ومن الجدير بالذكر ان معظم المؤسسات الرسمية التي تم مخاطبتها بخصوص قضايا الفساد التي تم ابلاغ المركز عنها ابدت اهتمام وقامت بالمتابعة والتواصل مع مؤسسة امان وابلغها بنتائج متابعتهم، وهذا يشير لوجود اهتمام من قبل المسؤولين لمتابعة الشكاوى التي تصل اليهم عن طريق امان. ولازالت القضايا التي وجهت لوزارة الداخلية (بصفتها الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعتها) قيد المتابعة ولم يتم اغلاق اي منها بعد.

الشكل التالي يوضح نتائج المتابعة على الشكاوى خلال العام 2009 ككل ويظهر ايضا تفاصيل المتابعات في الارباع الثلاثة التي عمل بها المركز خلال العام 2009 :

شكل رقم 14: نتائج المتابعة على الشكاوى



نشاطات مركز المناصرة خلال العام 2009

نشر الوعي بأهمية العمل لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والتأكيد على أهمية المساءلة، وتحفيز المواطنين لمحاربة الفساد والابلاغ عنه، كانت اهم اهداف المركز منذ اطلاقه في اوائل عام 2009. وعليه تم التركيز بداية على الاعلام والاعلان ومن خلاله تم الترويج لمركز المناصرة والارشاد القانوني. ومن ثم تم عقد وتنفيذ مجموعة من اللقاءات الميدانية التي جمعت بين طاقم المركز ومواطنين من مختلف الفئات والمناطق. ومما رفع من مصداقية المركز عقده لجلسات مساءلة وجلسات استماع مع مسؤولين بناء على الشكاوى التي وصلت المركز، اضافة الى ورش العمل التي كانت تهدف لنقاش قضايا وظواهر معينة وصل للمركز شكاوى بخصوصها وعليه تعددت الانشطة والفعاليات التي قام بها المركز خلال العام 2009 وفيما يلي عرض ملخص لها.

1. الحملات الاعلانية

1.1 حملات التوعية بالمركز

نفذ المركز حملات اعلامية متعددة اعتمدت على الياطات الاعلانية بالشوارع، واعلانات الراديو والاعلانات بالجرائد اليومية، وقد كان لكل وسيلة من هذه الوسائل الاثر في زيادة الوعي ورفع نسبة المتوجهين للمركز، وقد اثبتت التجربة خلال العام ان الاعلان ضروري جدا لتذكير المواطن بشكل متواصل بالمركز والخدمات التي يقدمها للمواطنين.

2.1 حملة الإبلاغ عن اساءة استخدام المركبات الحكومية

وقد كان من ابرز هذه الحملات الحملة الخاصة باساءة استخدام المركبات الحكومية والتي نفذت دعما لجهود وزارة النقل والمواصلات، التي كانت قد بدأت حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية. حيث كان لهذه الحملة الاثر الكبير على المواطنين الذين باسروا بالاتصال بالمركز للإبلاغ عن المركبات الحكومية المستخدمة خارج اوقات الدوام الرسمي وبالتعاون مع وزارة النقل التي قامت بدورها بمراقبة هذه المركبات والتأكد من صحة الابلاغات استطاعت الحملة ان تحقق بعض النتائج الايجابية للحد من ظاهرة اساءة استخدام المركبات الحكومية ولا زال المركز يتلقى بلاغات المواطنين حول اساءة استخدام المركبات الحكومية ويقوم بدوره بمتابعتها مع وزارة النقل والمواصلات. نتيجة للجهود التي بذلتها وزارة المواصلات

ومؤسسة أمان في حملة سوء استخدام المركبات الحكومية فقد تحققت نتائج جيدة وان لم تكن كافية والمواصلات، وهي على النحو التالي:

1. التزام معظم وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بضمان مبيت المركبات التي تملكها في الأماكن المخصصة لها. ووصل الالتزام لدى سلطة المياه إلى 80% من مجمل المركبات. بينما باقي وزارات السلطة الفلسطينية كانت نسبة الالتزام لا تتعدى 40% من مجموع المركبات، مما يتطلب المتابعة والمراقبة مع هذه الوزارات.
2. تم التعامل مع العديد من المركبات المصروفة للمسؤولين والتي تم ضبطها وضمان عدم استخدامها من قبل أفراد عائلاتهم. وكان نتيجة لذلك التزام ما نسبته 50% في محافظة رام الله، بينما نجد أن هذه النسبة أعلى في المحافظات الأخرى والتي وصلت حوالي 80%. علما انه تم تحذير الجميع من إمكانية مصادرة المركبة في حال ضبطها مخالفة للنظم والقوانين^[4].
3. أصبح الشعور داخل المؤسسات بضرورة مراقبة مركباتها والذي ظهر جليا من خلال ردود فعل بعض الوزراء والمسؤولين الذين أعادوا النظر في سياساتهم.^[5]
4. تم إجراء الكثير من التعديلات على عمل دائرة النقل الحكومي من خلال وضع نماذج جديدة لمستخدمي المركبات وأسمائهم التي لم تكن في السابق.

2. الزيارات واللقاءات الميدانية:

عقد طاقم المركز مجموعة من اللقاءات والزيارات الميدانية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة اشتملت الخليل، جنين، طولكرم، سلفيت وبيت جالا، قلقيلية، وغزة. هدفت هذه اللقاءات إلى التعريف بالمركز وأهدافه وطبيعة الخدمة التي يقدمها

^[4] تقرير وزارة النقل والمواصلات المقدم لمؤسسة أمان بتاريخ 2010/3/7.

^[5] مقابلة مع وزير المواصلات، مصدر سبق ذكره.

للمواطنين . وقد لاقى المركز تفاعلا وتجاوبا كبيرين من قبل المواطنين حيث قام بعضهم بتقديم شكاوى فساد للمركز إبان اللقاءات . لقد لمست أمان أن الوصول للمواطنين في أماكن تواجدهم يشكل أحد أهم آليات التواصل معهم ويساهم في حشدهم للتصدي للفساد في مجتمعاتهم المحلية . وعليه فقد أخذت أمان هذه الآلية بالحسبان عند تخطيطها مؤخرا لحملة المناصرة لنشر نتائج دراساتها والتوعية حول واقع الفساد في المجتمع الفلسطيني .

استهدفت الورش فئات مختلفة منها النساء والعاملين بالقطاع العام والقطاع الاهلي والخاص اضافة الى العمال والصيادين في غزة واخيرا طلاب الجامعات . وكانت الورش تتصف بالحيوية وابدئ المشاركين اهتماما واضحا ظهر من الاسئلة الكثيرة التي كانت تطرح في مختلف اللقاءات .

3. عقد ورش عمل مع المسؤولين:

عقد مركز المناصرة والارشاد القانوني خلال عام 2009 ثلاث ورش عمل مع مسؤولين من وزارات مختلفة ، وقد جاءت هذه اللقاءات بناء على شكاوى وصلت مركز المناصرة والارشاد القانوني وفيما يلي عرض لهذه الورش ونتائجها :

ورشة نقاش نظام غرامات مخالفات المرور

عقد المركز ورشة عمل بتاريخ 1/8/2009 هدفت إلى نقاش نظام غرامات مخالفات السير بمشاركة وزير النقل والمواصلات وممثلين عن مجلس القضاء الاعلى ، وزارة المالية ، وزارة الداخلية ، شرطة المرور ، المجلس الاعلى للمرور وبعض مؤسسات المجتمع المدني . جاءت هذه الورشة للمتابعة على شكوى وصلت للمركز ذات علاقة بالمخالفات المرورية وكان هدفها الخروج بتوصيات لآليات تنفيذ نظام المخالفات المرورية الجديد الذي تم تبنيه من قبل مجلس الوزراء بعد ايام من مراسلات ما بين امان والجهات المعنية وقد جاءت توصيات الورشة كالتالي :

اولا : الخيارات في تطبيق النظام محصورة بأحد المنهجين :

1 . دفع الغرامة اولا والامتناع عن الدفع يحول المخالف الى المحكمة عن طريق شرطة المرور ، بحيث يؤدي عدم دفع المخالفة الى وقف تجديد ترخيص مركبة المخالف او رخصته الشخصية الا بعد اغلاق ملف المخالفة في

المحكمة ويستطيع المواطن ايضا التوجه إلى المحكمة في حالة شعوره بوقوع ظلم عليه باعطائه هذه المخالفة .
(غالبية المشاركين في الورشة ايدوا هذا النهج)

2 . تعديل النظام بحيث يضع حدين للمخالفة ، كحد ادنى وحد اعلى ، بحيث يسلم شرطي المرور المخالفة للمواطن لدفعها عن طريق البنك خلال 30 يوم ، اذا دفع المواطن المخالفة بالوقت المحدد يمنح الحد الادنى .

ثانيا : ضرورة اشراك البنوك في آليات انفاذ نظام الغرامات المرورية كونهم سيكونوا جزءاً أساسياً من هذه العملية . وهنا جاءت التوصية بانشاء لجنة فرعية متخصصة تضم كل من : سلطة النقد ، ممثلين عن البنوك ، وزارة المالية ، وزارة النقل والمواصلات وشرطة المرور .

ثالثا : فيما يخص شرطة المرور

1 . اعداد دليل خاص بنظام المخالفات يوزع على شرطة المرور .

2 . تدريب شرطة المرور على نظام المخالفات .

وقد ابدى ممثل مجلس القضاء الاعلى استعداد المجلس للمشاركة في عملية صياغة الدليل وتدريب الشرطة عليه .

رابعا : تشكيل لجنة فرعية ثلاثية مهمتها النظر في كيفية توزيع نصف الغرامات المتحصلة للهيئات المحلية بما ينسجم مع المادة 25 من قانون الهيئات المحلية لسنة 1997 ، تضم كل من : وزارة المالية ووزارة الحكم المحلي واتحاد الهيئات المحلية .

ورشة لنقاش شكاوى اصحاب مكاتب التكسيات على وزارة النقل والمواصلات

بتاريخ 2009 /9 /7 عقد مركز المناصرة في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ”أمان“ في مقره لقاء ضم وزارة النقل والمواصلات وعدد من أصحاب مكاتب التكسيات ، وممثلين عن البلديات والمحافظات ، لبحث الشكاوى التي تقدمت بها بعض مكاتب التكسيات من الخليل وجنين ورام الله على الوزارة بخصوص سياسة منح وسحب رخص المكاتب والحقوق والواجبات المترتبة عليها .

وقد أعطي المجال لأصحاب مكاتب التكميات الذين تقدموا بالشكاوى لأمان بعرض شكاويهم أمام مسؤولي وزارة النقل والمواصلات، الذين كانوا قد اطلعوا على هذه الشكاوى من خلال مخاطبة أمان لهم قبل عقد هذا اللقاء. ثم استعرض المهندس جمال شقير مدير عام المرور في وزارة النقل والمواصلات الإجراءات التي اتخذتها الوزارة فور وصول الشكاوى من امان، حيث قام شخصيا بزيارة المكاتب المشتكية وبين للحضور انه وبعد التحقيق في الشكاوى تم تصويب الأخطاء الحاصلة لصالح المشتكين ومنها على سبيل المثال لا الحصر تثبيت رخصة أحد المكاتب بعد أن قامت الوزارة بإشعاره بإغلاق المكتب وطلب نقله لمكان آخر. وأكد شقير أن وزارة النقل والمواصلات تستقبل جميع الشكاوى من المواطنين وتقوم بالتحقيق في كل حالة على حدى.

وتم خلال هذه الورشة الخروج بمجموعة من التوصيات تمثلت في:

1. ضرورة وضع آليات عمل تنظم عمل لجان السير وتوضح صلاحياتها وعلاقتها مع وزارة النقل والمواصلات.
2. ضرورة وضع نظام للرسوم المستحقة بين مكاتب التكميات والسائقين يحدد سقف اراضية الرسوم.
3. ضرورة ايجاد نظام عمل لمجمعات التكميات بالتعاون مع البلديات.
4. متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالشكاوى التي عرضت خلال اللقاء.

4. جلسات الاستماع:

بتاريخ 2009/8/3 عقد المركز جلسة استماع لمدير عام المنح والبعثات في وزارة التربية والتعليم السيد أنور زكريا بهدف إلقاء الضوء على معايير وآليات الحصول على المنح والبعثات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وتعريف الجمهور الفلسطيني بمعايير الحصول عليها وتوزيعها. جاءت هذه الجلسة في فترة التسجيل للجامعات والمعاهد والتقديم للمنح والبعثات وعقدت ضمن توجهات المركز وأمان الهادفة الى تعزيز الشفافية وحق المواطن في الاطلاع على عمل المؤسسات العامة مما يساعده على ممارسة المساءلة فيما يتعلق بحقوقه. وقد تمت الاشارة في نهاية الجلسة ان مركز المنح سيستقبل اي شكوى من المواطنين في حال تم تجاوز المعايير والآليات التي تم الاعلان عنها في هذه الجلسة بخصوص الحصول على المنح والبعثات.

تحليل العلاقة مع الجهات الرسمية

لا بد هنا ايضا من وقفة لتقييم مدى التعاون من قبل المؤسسات الرسمية التي تم توجيه رسائل لها حول الشكاوى الواردة للمركز للتحقيق فيها .

خلال العام 2009 استمر التعاون والتجاوب من قبل المؤسسات الرسمية ، بعضها كان اكثر تجاوبا من البعض الآخر وابدى اهتماما واضحا في متابعة الشكاوى التي تصلها عبر مؤسسة امان وقد ساهمت وبشكل مباشر باغلاق بعض الملفات بنجاح ، فقد تجاوب معنا كل من مكتب رئيس الوزراء، الامانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة العدل، مجلس القضاء الاعلى، وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه، مكتب النائب العام، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم ووزارة النقل والمواصلات التي ابدت استعداد للمشاركة في كافة الورش واللقاءات التي سينفذها المركز وكانت ذات علاقة بشكاوى وارادة على وزارة النقل .

اما فيما يتعلق بالشكاوى التي تمت متابعتها مع وزارة الداخلية فلا تزال عالقة، نأمل أن يتم متابعتها من قبلهم وان تتمكن من اغلاقها سويا بنجاح .

اما فيما يخص قطاع غزة، فقد تعامل المركز مع شكوى واحدة فقط كان ذات علاقة باحد البلديات بالقطاع، وتم التوجه الى وزير الحكم المحلي هناك الذي ابدى تعاونا وتمكنا من اغلاقها بنجاح . وهنا لا بد من الاشارة الى ان المركز قد بدأ يعمل بطاقتهم متخصص في القطاع خلال شهر آذار من العام الحالي 2010 وقد بدأنا باستلام الشكاوى من المواطنين وستبين الايام والشهور القادمة مدى تعاون الحكومة في غزة معنا في معالجة هذه القضايا .

وهنا لا بد من شكر كافة المؤسسات الرسمية ونأمل ان يستمر هذا التعاون معها في متابعة الشكاوى التي تصل امان من المواطنين .

استخلاصات 2009

بعد انتهاء العام الأول من عمل المركز وبناء على التحليلات التي عرضها هذا التقرير يمكننا القول ان هنالك بعض المسائل والقضايا التي كثرت الشكاوى حولها بسبب تفشي بعض مظاهر الخلل في بيئة النزاهة والشفافية الخاصة بها، والتي تستدعي تسليط الضوء عليها لمعالجة ما يعتريها من إشكالات، ونبينها بالآتي:

1. قضايا العطاءات العامة، طرح نفس العطاء اكثر من مرة، والاشكالات المتعلقة بالادعاء بعدم اتباع الاجراءات السليمة فيما يتعلق بفتح المظاريف وكشف الأسعار وعدم الاحالة، ومن ثم إعادة طرح العطاء مرة أخرى، وكذلك كثرة اللجوء الى أسلوب التعاقد المباشر في الشراء والذي يحد من مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص، بالاضافة الى قيام بعض الجهات إلى تغيير شروط العطاء بعد فتح العروض المقدمة، نتيجة الاعتراضات والاشترطات المفروضة عليها من الجهات الممولة للعطاء مما يؤدي لاعادة طرحه مرة اخرى .
2. قضايا سوء استخدام المال العام في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، خصوصا في ظل ضعف رقابة وزارة الداخلية الجهة المسؤولة عن تسجيل تلك الجمعيات ووزارة الاختصاص التي لم يلمس لها أي دور في المتابعة والرقابة على الجمعيات التي تدرج تحت إختصاصها .
3. قضايا استغلال النفوذ الوظيفي وحالات تضارب المصالح في الهيئات المحلية، وذلك نتيجة ضعف دور الجهات الرقابية الرسمية عليها وخصوصا وزارة الحكم المحلي وكذلك ضعف الرقابة المجتمعية .
4. قضايا التمييز في الخدمات والوظائف العامة نتيجة الاعتبارات السياسية والعائلية والجغرافية وغيرها من الاعتبارات غير الموضوعية، خصوصا في ظل حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني .
5. قضايا عدم تنفيذ قرارات المحاكم . مما يعكس وجود خلل في احترام مبدأ سيادة القانون من قبل الجهات التنفيذية .

ابرز التحديات والمعوقات التي واجهت عمل المركز خلال العام 2009

واجه المركز في عامه الأول مجموعة من التحديات وبعض المعوقات التي حدثت من فعاليته وفيما يلي ابرز هذه التحديات :

1. عدم تعاون بعض الجهات الرسمية مع المركز في متابعة الشكاوى التي تحول إليها، مما يخشى معه مستقبلا إحباط المشتكين وإحجامهم عن تقديم شكاويهم في هذا المجال .
2. استمرارية عدم الفهم السليم والادراك الصحيح لمفهوم الفساد بين المواطنين، على الرغم من الحملات الدعائية والتوعوية التي قام بها المركز طيلة العام 2009، مما أرهق المركز في استقبال المئات من المراجعات ليست ذات علاقة بالفساد، بالإضافة الى تركيز معظم الشكاوى على الحالات التي يكون المشتكي فيها متضررا مباشرا من الفساد، وقلة الشكاوى التي يكون الدافع الرئيسي للمشتكي منها الحرص على مكافحة الفساد وتحقيق المصلحة العامة .
3. ضعف الإقبال على تقديم الشكاوى وخصوصا موظفي القطاع العام في ظل غياب التشريعات والاجراءات الكفيلة بحماية المبلغين عن الفساد في فلسطين .
4. ضعف إقبال الاناث على تقديم الشكاوى، على الرغم من إستهداف المركز لهن في حملات التوعية والتثقيف في العام 2009 .
5. عدم التعامل الجدي من قبل بعض المؤسسات مع بعض النتائج المستخلصة في ورشات العمل التي عقدها المركز وعدم الأخذ بالتوصيات الناتجة عنها وتجسيدها بخطوات إصلاحية ملموسة على واقع العمل .

التوصيات

بعد انتهاء العام الأول من عمل المركز وبناء على التحليلات التي عرضها هذا التقرير يمكننا الخروج بالتالي كأهم التوصيات :

1. تطوير منظومة التشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه وبشكل خاص تجريم جميع اشكال الفساد وزيادة العقوبة .
2. ضرورة التركيز على ورش العمل وجلسات الاستماع التي ينفذها المركز استنادا إلى الشكاوى التي تصل للمركز حيث اثبتت التجربة ان هذه الورش واللقاءات تساهم في وضع حد وبشكل سريع لحالات الفساد المشتكى عليها .
3. ضرورة التركيز على توعية المواطنين بشأن التفريق ما بين المخالفات التي تمثل فسادا وفقا للمفهوم القانوني الذي تعتمده امان وما بين المخالفات القانونية الاخرى التي لا تمثل فسادا وفقا لهذا المنظور .
4. ضرورة التركيز والاستمرار في توعية موظفي القطاع العام بشأن الابلاغ عن قضايا الفساد، كونهم الفئة الاقدر على كشف تلك الجرائم ولكن خوفهم من عدم حمايتهم قد يحول دون ابلاغهم عن تلك الجرائم .
5. ضرورة التركيز والاستمرار في توعية الناس بأن الفساد قد يقع ايضا في مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم خدمات عامة .
6. من خلال التجربة المعروضه اعلاه التي تشير لوجود فساد في وزارة النقل والمواصلات ونظرا لورود مجموعة من الشكاوى تتعلق باعمال وخدمات وزارة النقل والمواصلات، فاننا نوصي باستهداف وزارة النقل والمواصلات لتكون اولى الوزارات التي يطبق فيها مشروع بناء نظام النزاهة الوطني الذي يسعى لخلق بيئة مكافحة للفساد من خلال بناء نظام يشمل :
 - شفافية اجراءات العمل .

- وجود نظام مساءلة ورقابة داخلية وخارجية .
- وجود مدونات سلوك للعاملين وتخصيص جهة ادارية لمتابعة مدونات السلوك وتدريب العاملين عليها واشراك المؤسسات الرقابية الخارجية بهذه العملية كديوان الرقابة المالية والادارية، وديوان الموظفين ووحدات التفتيش المالي في وزارة المالية واللجان ذات العلاقة بالمجلس التشريعي .

7. توعية المواطنين على أهمية الحفاظ على المال العام وعلى ضرورة التبليغ عن حالة الفساد التي يشهدها، حيث تبين ان معظم المشتكين هم من ضحايا الفساد ونسبة قليلة كانوا شهودا وعليه فاننا نتوجه لجميع المواطنين بضرورة الانخراط في محاربة الفساد سواء كانوا ضحايا له ام شهودا عليه